إدارة المصارف الإسلامية في الجزائر و دورها في تجسيد السياسات المالية الإسلامية

The management of Islamic banks in Algeria and their role in the embodiment of Islamic financial policies

براهمي نصيرة [1*]، درويش عمار[2]

[1] جيلالي اليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، brahminacera040@gmail.com

[2] جامعة عين تموشنت (الجزائر)، ammar.derouich@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/11/15 تاريخ القبول: 2023/12/15

0

ملخص:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أهم المصطبحات الخاصة بالمصارف الإسلامية، المالية الإسلامية و كذا السياسات التي تبنتها الدول الإسلامية في تجسيدها.

على غرار الجزائر التي قفزت قفزة نوعية في هذا المجال حيث أدرجت المعاملات المالية الإسلامية في جل بنوكها الموزعة في ربوع الوطن و ذلك من اجل تمكين الأفراد من ادخار و استثمار أموالهم بكل أريحية بالإضافة إلى الخدمات المقدمة من طرف البنوك مثل البيع بالمرابحة و القروض بدون فائدة.

كلمات مفتاحية: مصارف إسلامية، مالية إسلامية، مرابحة، ربا، فائدة.

تصنيفاتJEL : G10، G20، E40.

Abstract:

We tried through this research paper to shed light on the most important terms related to Islamic banks, Islamic finance, as well as the policies adopted by Islamic countries in their embodiment.

Similar to Algeria, which made a qualitative leap in this field, as it included Islamic financial transactions in most of its banks distributed throughout the country, in order to enable individuals to save and invest their money comfortably, in addition to the services provided by banks such as Murabaha sale and interest-free loans.

Keywords: Islamic banks, Islamic finance, Murabaha, usury, interest.

JEL Classification Codes: G10, G20, E40.

* المؤلف المرسل: brahminacera040@gmail.com

مقدمة:

ظهرت المصارف الإسلامية بعد ما شهد العالم الإسلامي ابتعادا عن المعاملات البنكية العادية لأنها تعتبر معاملات ربوية يرفضها الأفراد بحكم دينهم الذي حرمها من أساسها و ذلك لقوله تعالى" واحلّ الله البيع وحرم الربا" سورة البقرة : الآية 275. والتي تقوم على أساس الالتزام بمبادئ وضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي و استبعاد التعامل على أساس الفائدة أخذا وإعطاءً، سواء في الأعمال الاستثمارية أو الخدمية، باعتبارها أحد العوامل الرئيسية لحدوث الأزمات، وتعتبر الأزمة المالية التي لحقت بالاقتصاد العالمي سنة 2008 خير دليل على ذلك حيث عمدت الدول الإسلامية على تبني سياسات المالية الإسلامية في مصارفها حيث قامت باستحداث أساليب تمويلية واستثمارية تراعي ضوابط المعاملات المالية، وتمكنها من المضي قُدماً في المجال المصرفي وبما يضمن لها البقاء والاستمرار في بيئة تشتد فيها التنافسية بوجود البنوك التقليدية التي تعتبر رائدة في هذا المجال بسبب تجربتها الطويلة.

والجزائر كغيرها من الدول الإسلامية هي الأخرى أدخلت إصلاحات على سياساتها المالية في مصارفها بحيث أصبح تقريبا كل بنك من بنوكها يقدم خدمات المالية الإسلامية بما فيها البيع بالمرابحة و الخدمات بدون فوائد من اجل استقطاب الاستثمار و الرفع من قيمة الادخار فيها مما يؤثر إيجابا على توفر السيولة و الرفع من المؤشرات الاقتصادية من اجل تحقيق تنمية محلية بالخصوص و تنمية اقتصادية مستدامة إجمالا.

الاشكالية:

ومن هذا المنطلق قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما هي السياسات التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؟

وضمن هذه الإشكالية تندرج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي موارد أموال المصارف الإسلامية في الجزائر؟
- فيما تتمثل الاستخدامات المالية للمصرف الإسلامي ؟
- ما هي الخدمات المصرفية والاجتماعية المقدمة من قبل المصرف الإسلامي في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالسياسات المالية للمصارف الإسلامية و كيفه العمل بها في إدارة المصارف الإسلامية في الجزائر من جهة و الوقوف على أهم المشاكل و العراقيل التي تعقيد عملها.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي من اجل إعطاء اكبر قدر من المعلومات حول المصارف الإسلامية في الجزائر و تحليل أهم النقاط التي تتعلق بالمالية الإسلامية في الجزائر.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الورقة البحثية إلى:

- ماهية المصارف الإسلامية
- إدارة المعاملات المالية و المصرفية بالبنوك الإسلامية في الجزائر
- إدارة السيولة في البنك الإسلامي
- إدارة الخدمات المصرفية

1.ماهية المصارف الاسلامية

1.1.تعريف المصارف الاسلامية:

المصرف الإسلامي هو: "مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق

الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكريمة للأمة الإسلامية (محمود ، 2006، الصفحات 6-8).

كما عرفه الدكتور عبد الرحمن يسري بأنه " مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الإستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا (يوسف ، 2000، صفحة 221).

و حسب تعريف الدكتور أحمد النجار فهو يعرف البنك الإسلامي على أنه " مؤسسة تمثل وسيلة فعالة لتنفيذ إستراتيجية التنمية المتميزة و المنفردة. ميدان عملها الرئيسي هو التنمية مما يدعم الجهود التي تبدلها بما يحقق نتيجة عميقة و سريعة و فعالة في المجتمعات التي تزاول العمل فيها" (يوسف ، 2000، صفحة 226).

2.1. نشأة المصارف الإسلامية:

كانت أول محاولة لتأسيس مصرف إسلامي عام 1963 عندما أنشأ الدكتور أحمد النجار)رئيس الإتحاد الدولي للمصارف الإسلامية الأسبق) مصارف الادخار المحلية بمصر، ثم أنشئ مصرف ناصر الاجتماعي كأول مصرف نص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا أو إعطاءً .

وقد جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جده بالمملكة العربية السعودية عام 1972 ,التي أكدت على ضرورة إنشاء مصرف إسلامي دولي على مستوى الدول الإسلامية.

في عام 2003 وصل عدد المصارف الإسلامية إلى 267 مصرفاً منتشرة في 48 دولة موزعة في أرجاء العالم, بحجم أعمال يزيد عن 250 مليار دولار طبقا لإحصائية المجلس العام للمصارف الإسلامية, هذا بخلاف فروع المعاملات الإسلامية للمصارف التقليدية علي مستوى العالم (صالح ، 2006، صفحة 386).

3.1. أهداف المصارف المالية:

للمصارف الإسلامية مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- **تحقيق الربح:** حيث تسعى البنوك الإسلامية كأي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيق ربح مناسب و مشروع، نتيجة لممارستها النشاط المصرفي, و ذلك حتى تستطيع المنافسة و الاستمرار في السوق المصرفية،و ليكون دليلا على نجاح العمل المصرفي الإسلامي, مراعية في ذلك عدم المغالاة أو إلحاق ضرر بالأطراف ذات الصلة بعملها. فضلا عن ذلك فإن تحقيق الربح هو من أهم الأهداف قاطبة و بدونه لا تستطيع البنوك الإسلامية الاستمرار.
- **جذب الودائع وتنميتها:** يعد هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية حيث يمثل الشق الأول من عملية الوساطة المالية. و ترجع أهمية هذا الهدف إلي أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية و الأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال و استثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده. و يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، و هو الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية حيث تعد الاستثمارات ركيزة عمل المصارف الإسلامية، و المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين. و توجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين و المودعين، على أن يأخذ البنك الإسلامي في عين الاعتبار عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية.
- السعي إلى العمل في مناخ يتسم بالأمان و البعد عن المخاطر من خلال إتباع سياسة التنويع في توضيفات البنك الإسلامي على أساس اختيار المشاريع الاستثمارية التي تتناسب مع درجة مخاطرة مقبولة.

- ❖ تحقيق النمو من الأهداف الهامة أيضا للبنك الإسلامي, و يقصد به نمو موارد البنك الإسلامي.
- ❖ تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للعملاء، و قدرته على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.
- ❖ **تنمية الموارد البشرية:** تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في المصارف بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تدر عائدا بنفسها دون استثمار، و حتى يحقق المصرف الإسلامي ذلك لا بد من توافر العنصر البشري القادر عل استثمار هذه الأموال، و لا بد كذلك أن تتوافر لديه الخبرة المصرفية، و لا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات العنصر البشري في المصارف الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوي أداء عمل للمصارف الإسلامية.
- ❖ توفير الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال بالطرق المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بغرض دعم المشروعات الاقتصادية النافعة.
- ❖ تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية و أصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض عن طريق البنك الإسلامي، و ذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا و خسارة.
- ❖ تشجيع الاستثمار و عدم الاكتناز من خلال إيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع الأفراد و الشركات والعمل على تنمية و تطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي.
- ❖ محاربة الربا و الاحتكار, و قطع الطريق أمام أي ممارسة أو دعم لها المساهمة في انشاء مشروعات اجتماعية كالمستشفيات و المعاهد العلمية و الصحية المجانية.
- ❖ تحقيق العدالة في توزيع الثروة، و ذلك بتوفير سبل التمويل لمستحقيها من صغار المنتجين و الحرفيين إضافة الى مد يد العون للمحتاجين سواء عبر الهبات أو تقديم القروض الحسنة.
- ❖ جمع أموال الزكاة واستخدامها في المجالات المخصصة له تحقيق التكافل الاجتماعي بيم الأفراد من خلال الأنشطة الاجتماعية المختلفة والالتزام بالقواعد و المبادئ الاسلامية في المعاملات المالية و المصرفية.
- ❖ تقديم البديل الإسلامي لكافة المعاملات المصرفية للتيسير على المسلمين،والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أوجه النشاط و العمليات المختلفة التي تقوم بها البنوك الإسلامية, و إتباع قاعدة الحلال والحرام في ذلك .

2. إدارة المعاملات المالية و المصرفية بالبنوك الإسلامية في الجزائر

تعمل البنوك الإسلامية في مجال المعاملات المالية والمصرفية ، ويتطلب ذلك قيامها بالتمويل والاستثمار عن طريق المتاجرة والمرابحة والمضاربة والمشاركة وذلك حتى يمكنها تحقيق دورها الإنمائي والتنموي.

وحتى يمكن لهذه البنوك ممارسة دورها بكفاءة وفعالية يجب أن تتوفر لديها الموارد المالية التي تساعدها على ذلك، بالكم والنوع المناسب ، ومن ثم يجب أن تكون لها مواردها الذاتية المتمثلة في رأس مالها واحتياطياتها والمخصصات التي قد تحتجزها لمواجهة مخاطر معينة ، إضافة إلى ذلك الموارد الخارجية التي يسعى البنك إلى تجميعها وزيادة أرصدتها وأنواعها عن طريق نظم الودائع المتعددة جارية أو ادخارية أو توفير أو استثمار (حمزة و نعجة ، 2013).

1.2. إدارة الموارد المالية:

1.1.2. إدارة الموارد الذاتية (حقوق الملكية) في البنك الإسلامي في الجزائر

- ❖ **مفهوم حقوق الملكية**

يقصد بحقوق الملكية الموارد المالية المتاحة للاستثمار في هيكل التمويل بالميزانية والتي يمتلكها البنك ، وهى المصادر التي يعتمد عليها البنك الإسلامي فى بدء حياته ، ثم يستمر دورها مع اتساع أنشطته وعملياته ، وتبدأ برأس مال البنك ، ثم يضاف إليه ما يحتجز من أرباح وما يحدد من احتياطيات بأنواعها المختلفة ، بالإضافة إلى ما قد يتفق عليه من مخصصات (حمزة و نعجة ، 2013، صفحة 93).

❖ **عناصر حقوق الملكية :**

- **رأس المال :**

يعد رأس المال محور الارتكاز بالنسبة لأي مشروع ، فمن خلاله تبدأ حياة المشروع الحقيقية، فهو يمثل المصدر الأساس ي للأموال اللازمة لبدء الاستثمار ويمثل الحماية والأمان والثقة بالنسبة للمودعين ، حيث إن نسبة رأس المال إلى الودائع تؤثر على مقدار المخاطرة التي يمكن أن يتم حملها البنك كما أنه يمثل غطاء لامتصاص الخسائر المتوقعة وتعتمد البنوك الإسلامية بصورة أساسية على رأس مالها الذي تقوم باستثماره استثماراً مباشراً في المشروعات الإنتاجية وذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الكبير وطويل الأجل. وتتمثل أهم الوظائف المنتظر أن يؤديها رأس مال البنك في حماية أموال المودعين وبث الطمأنينة لديهم ، ومواجهة نفقات بدء نشاط البنك وتأسيسه ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة ومواجهة الخسائر الناتجة عن خيانة الأمانة (عبد القادر ، 2013).

- **الاحتياطيات :**

تمثل الاحتياطيات مبالغ تقتطع من صافي أرباح البنك الإسلامي لتدعيم المركز المالي للبنك ومن ثم فهي حق من حقوق الملكية ، مثل رأس المال . وتنظم التشريعات المصرفية هذا المصدر وتضع له الحدود المناسبة وطرق التصرف والمعالجة ، وهو يتسم بالمرونة والقابلية للتعديل حيث يمكن للبنوك الإسلامية الإضافة إليه والخصم منه. تقوم البنوك الإسلامية بتكوين الاحتياطات اللازمة لدعم المركز المالي والمحافظة علي سلامة رأس المال والمحافظة علي ثبات قيمة الودائع وتكوين احتياطي لموازنة الأرباح إلى غير ذلك مما تتطلبه طبيعة عملياتها. وعلي ذلك فإن الاحتياطيات هي جزء يتم استقطاعه من أرباح البنك بغرض تدعيم رأس المال في البنك (نوال، بلا تاريخ).

- **الأرباح المحتجزة:**

تمثل الأرباح المحتجزة تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع ، وهي أيضاً حقا من حقوق الملكية أ ي تخص المساهمين ومن ثم فلا يجب اقتطاعها إلا مما يخص المساهمين. حيث تلجأ الإدارة في البنك الإسلامي أحياناً إلى احتجاز جزء من أرباحها وترحيلها إلى أعوام قادمة يطلق عليها الأرباح المرحلة أو الأرباح غير الموزعة ، وهذه الأرباح يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها بعد ذلك. ولا يدرج في هذا البند الأرباح التي تقرر توزيعها ولم يطالب أصحابها وإنما يظهر ذلك ضمن الأرصدة الدائنة الأخرى (نوال، بلا تاريخ).

2.2. إدارة الموارد الخارجية (الودائع) في البنوك الإسلامية في الجزائر:

❖ **الودائع تحت الطلب:** وتمثل قبول البنك الإسلامي لودائع الأفراد التي يرغبون في إيداعها لغرد حفظها وتيسير معاملاتهم الجارية. ويطلق عليها البعض الحسابات الجارية ، إذ يقوم العميل بإيداع مبلغا من المال طرف البنك ويصبح للعميل بعد ذلك الحق في سحب المبلغ كله أو بعضه بمجرد الطلب باستخدام الشيكات وأوامر الصرف وذلك مقابل عمولة بسيطة في كل البنوك الإسلامية للبنك نظير إدارته لذلك الحساب.

❖ **الودائع الادخارية (ودائع مع التفويض بالاستثمار):** وهي ودائع صغيرة المقدار غالبا ، ويكون لصاحبها بموجب دفتر التوفير الذي يمنحه البنك إياه الحق في سحب بعض أو كل هذه الوديعة ، وتدفع البنوك علي هذه الودائع عوائد بحسب الوديعة والمدة التي بقيت بالبنك. وبطبيعة الحال يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل في عملياته الاستثمارية جزءا من هذه الودائع وبإذن من أصحابها ولا يحول ذلك دون التزام البنك بالاستجابة لطلبات

السحب من هذه الودائع في أي وقت ، وذلك من الأموال السائلة التي لديه. ولذا فإن صاحب الوديعة الادخارية يستحق ربحا علي وديعته بمقدار الجزء الذي تم تشغيله وتبقي لنهاية العام.

❖ **الودائع الاستثمارية (حسابات الاستثمار) :** ثالثا هذه الودائع تمثل عقد اتفاق يقوم العميل بمقتضاه بإيداع مبلغ من المال لمدة معينة (سنة مثلا) طرف البنك الإسلامي لاستثماره في أوجه الاستثمار الحلال البعيدة عن الربا نظير جزء من الربح. وهناك تأكيد علي بيان نصيب كل من المودع (صاحب رأس المال) والبنك الإسلامي (المضارب بالعمل في هذه الحالة) ويشترط لصحتها بعض الأمور من أهمها :

- أن يكون رأس المال من النقود دون العرض .
- أن يتم تحديد نصيب كل من صاحب المال والعمل كنسب شائعة مئوية أو كسرية .
- أن تقع الخسارة علي رب المال، أما المضارب فيكفي أنه قد خسر عمله ، إلا أن يتعمد المضارب بالعمل الخسارة ويثبت عليه التقصير .
- يجوز للبنك الإسلامي تيسيرا لتشغيل الأموال في المجالات المختلفة خلط أموال المودعين .
- يختص المضارب بالعمل في المال دون التدخل من رب المال حسب الاتفاق بينهما، إلا إذا كانت متابعة لحسن سير المضاربة ، وبما لا يؤثر علي تنفيذ عملية المضاربة
- يجوز خصم نفقات المضاربة المعتادة في ممارسة مثل هذا العمل علي أن ينص علي ذلك صراحة في العقد

وتمثل هذه الودائع والحسابات الوعاء الرئيسي الذي تتدفق من خلاله الأموال من أرباب الأموال إلى البنك الإسلامي بغرض قيام البنك باستثمارها ، وبذلك تكون شروط وقواعد هذا الحساب مستمدة من عقد المضاربة ، مما دعا البعض لتسميتها حسابات المضاربة ، وسماها البعض الآخر بحسابات المشاركة.

3.2. عوامل تنمية الودائع في البنوك الإسلامية:

يجب أن تسعي البنوك الإسلامية بصورة مستمرة إلى زيادة ودائعها ونميتها حتي يمكنها ذلك من القيام بوظيفتها التمويلية خير قيام ، ويعطيها المرونة الأكبر في التصرف، والاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تنشأ في تقديم خدماتها لأكبر عدد ممكن من الأفراد والمنظمات. وهناك عدة عوامل يجب مراعاتها والعمل علي إبرازها للأفراد والمنظمات بما يؤدي لتنمية ودائع البنوك الإسلامية (حربي و سعدية ، 2010).

4.2. توزيع عوائد الاستثمار في البنوك الإسلامية:

يجري توزيع عوائد الاستثمارات في البنوك الإسلامية حسب امتزاج المبالغ المودعة بالبنك وحسب مجالات استثمارها ، والزمن الذي تظل فيه هذه الموال مستثمر طرف البنك. ويكون التوزيع العادل لحصص المستثمرين فيما بينهم علي أساس حواصل ضرب المبالغ المستثمرة في المدة التي مكثت خلالها في الاستثمار. و حواصل الضرب هذه معروفة في المعاملات المصرفية باسم "النمر". ويكون تحديد وحدة المدة أو الزمن (كالشهر مثلاً أو مضاعفاته) أو تاريخ بدء احتساب الإيداعات فى الاستثمار وفقاً لما تقرره اللوائح المعتمدة للبنك وتكون معلنة للمستثمرين. وفى حالات تغيير مبلغ المستثمر الواحد في السنة من خلال عمليات السحب والإيداع يكون حساب النمر ، مع مراعاة اللوائح التنظيمية ، على أساس أرصدة الاستثمار عقب كل تعديل.

3. إدارة السيولة في البنك الإسلامي

1.3. مفهوم السيولة وأهميتها:

تشير السيولة إلى قدرة البنك الإسلامي على مواجهة طلبات العملاء للسحب من الودائع،وسداد المستحقات الدورية وغير دورية على البنك، بالإضافة إلى إتمام عمليات التمويل والاستثمار الواجبة على البنك ممارستها، ، فان زيادة السيولة في أي بنك تعني ضعف قدرته على تحقيق الإرباح المنشودة،إلى جانب ضعف مساهمته في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لعدم تشغيله للأموال المتاحة لديه في مشروعات مختلفة (جمال ، 2014).

ونظرا لأهمية السيولة في البنوك فقد نصت القوانين المصرفية على نسب محددة للسيولة تلتزم بها، لهذا يتم تحليل عناصر الأصول وتصنيفها إلى نقديات بخزينة البنك، والنقدية لدى البنك المركزي، والأسهم، مستحقات لدى العملاء وعمليات تمويل مختلفة كالمضاربة والمرابحة والمتاجرة والمشاركة والاستثمارات المباشرة... وهكذا حتى نصل إلى الأصول الثابتة.

2.3. عناصر السيولة في البنك الإسلامي:

تتمثل عناصر السيولة في كافة الأصول النقدية والشبه نقدية وتنقسم إلى:

- **السيولة النقدية:** تتكون هده المجموعة من الأصول السائلة بشكل كامل والتي تتميز بسيطرة البنك الإسلامي عليها وإمكانيته من التحكم بها بصورة مباشرة وتشتمل على النقدية بخزينة البنك سواء كانت أم لا محلية أو أجنبية، والودائع التي لدى البنوك الأخرى، والودائع لدى البنوك الإسلامية.
- **السيولة شبه نقدية:** وتتكون هذه المجموعة من الأصول التي يمكن للبنك الإسلامي التصرف بها وتحويلها إلى سيولة كاملة دون أو بأقل الخسائر، وتشمل هده المجموعة على الأسهم المستحقات المضمونة لدى العملاء خلال ثلاثة شهور والشهادات القابلة للتداول التي يصدرها البنك الإسلامي ولأوراق الحكومية .

3.3. إدارة الاستثمارات في البنك الإسلامي:

يعد النشاط الاستثماري في البنك الإسلامي في مثابة البديل الشرعي للتعامل الربوي في مجالات التمويل في البنوك التقليدية، ويجد هدا النشاط اهتمام كبير من قبل الإدارة التخطيطية والتنفيذ والمتابعة حيث يتماشى مع مقتضيات مبادئ الشريعة الإسلامية واحتياجات عملاء ويساير سياسة الدولة التنموية. ونذكر مثالا عن حالات التمويل والاستثمار المختلفة التي تمارسها البنوك الإسلامية سواء كانت استثمار مباشر او تمويل للمتاجرة المباشرة المرابحة أو المضاربة، أو المشاركة.

استثمارات مباشرة ومتاجرة مباشرة: يقصد بالاستثمارات المباشرة بتشغيل أمواله بنفسه مباشرة في المشروعات الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو الخدماتية أو غيرها من المشروعات وذلك بغية تحقيق الأرباح لمساهمة وتحمل المخاطر المرتبطة بذلك ومن المستحسن أن يكون نشاط البنك كالمضاربة بنفسه محدودا في حالات خاصة تخفيفا للعبء الواقع عليه عبء عليه من القيام بوظائفه المختلفة على نطاق واسع وبكفاءة.

4.3. معايير تمويل العمليات في البنوك الإسلامية:

هناك العديد من المعايير و الضوابط الإسلامية التي تحكم تمويل العمليات الاستثمارية في البنوك الإسلامية تلزم إدارة البنك بمراعاتها عند إتمام العمليات الاستثمارية المباشرة أو المتاجرة، أو المرابحة آو المضاربة أو المشاركة التي يمارسها البنك مع عملائه، وذلك حفاظا على أموال البنك أو أموال المذيعين، ورعاة المصالح.

- **معايير شرعية:** تمثل قواعد و مبادئ المشتقات من مقتضيات الشريعة الإسلامية، والتي تربط ارتباطا وتبق بتشغيل وإدارة واستثمار الأموال كما وردت لي مرجع فقه للمعاملات وهي تمثل البناء التأسيسي للبنك

الإسلامي، ولهذا تخضع لها معاملات البنك وأنشطته سواء عند استقبال الأموال آو عند تشغيلها واستثمارها، بالإضافة إلى ما يقدمه البنك الإسلامي من خدمات مصرفية متعددة، وأخيرا ممارساته لدوره الاجتماعي في المجتمع.

- **معايير ربحية مناسبة:** يجب أن تعمل البنوك الإسلامية على تمويل العمليات التي تحقق أرباحا مناسبة فيتم اختيار المشروعات التي تحقق المستوي المناسب من الربح، وليست الربحية المقصودة هنا ربحية هنا الربحية التجارية التي تتم فقط بتحقيق أعلى فارق بين الإيرادات المتحققة والتكاليف،ولكن تراعي الربحية من وجهة نظرا المجتمع
- **معايير الضمانات المناسب:** يجب إلا يلجا البنك الإسلامي إلى طلب الضمانات إلا للتغلب على ضعف احد المعايير السابق ويلاحظ أن الضمان قد يكون عيني كالعقارات والمعدات والآلات والمنتجات والأوراق التجارية وغيرها،وقد يكون شخصيا كالاعتماد على شخص مليء أو ضمان الوالد أو الزوجة حتى إذا لم يكن هذا الشخص مليئا وفي هده الحال يكون الغرض من الضمان هو الضغط الأدبي على الشريك للالتزام بشروط التمويل.

4. إدارة الخدمات المصرفية

1.4. الخدمات المصرفية الداخلية:

توجد العديد من الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية لعملائها لتنشيط العمليات المصرفية والمالية داخليا ، ومن بين هذه الخدمات :الحسابات الجارية،الحسابات الادخارية وحسابات التوفي،الحسابات الاستثمارية،تحصيل الشيكات ،تحويل الأموال في الداخل والخارج،الكفالات المصرفية (خطابات الضمان(،حفظ الأوراق المالية،عمليات الاكتتاب في الأسهم دون السندات ،تأجير الخزن الحديدية،الأعمال التابعة ،خدمة التسويق التعاون،شهادات الأرصدة الموجهة إلى مكاتب المراجعة وتدقيق حسابات الشركات،خدمات السيارات ،خدمات البناء للغير (عقد الاستصناع(،خدمات إدارة وصيانة العقارات .

2.4. الخدمات المصرفية الخارجية :

تقدم البنوك الإسلامية في هذا الصدد خدماتها المصرفية بما يساير مقتضيات الشريعة الإسلامية أيضاً ، ومن بين تلك الخدمات ما يلي : قبول تحويلات العاملين بالخارج بالعملات الأجنبية ،الاعتمادات المستندية ،اعتمادات المرابحة الخارجية،اعتمادات التصدير،بوالص التحصيل،خطابات الضمان (الكفالات المصرفية الخارجية(،بطاقات فيزا التمويل (طارق و حبيب ، 2003).

5.خلاصة:

لقد أثار النجاح الذي حققته البنوك الإسلامية خلال عشرين عام الماضية ردود فعل واسعة النطاق على المستوى العالمي مما دفع العديد من البنوك العالمية العربية إلى تأسيس فروع خاصة تقوم على أساس الشريعة الإسلامية في تعاملاتها الرئيسية. فالبنوك الإسلامية حديثة النشأة عرفت تطورا ملحوظا وهذا راجع لجملة من الأسباب أهمها إتباعها للشرع عملياتها و تنفرد بجملة من الخصائص و الأهداف تميزها عن غيرها من البنوك الأخرى منها : الإستثمار المباشر والاهتمام بالجانب الاجتماعي وربطه بالجانب الإقتصادي , بالإضافة إلى المهام

المعتادة للبنوك كما أن البنوك الإسلامية تخضع لرقابة مجموعة من العلماء و الفقهاء لكي لا تخالف الشريعة الإسلامية، و يشير الاقتصاديون إلى أن النظام الإسلامي يحقق عائدات وضمانات سواء لأصحاب الأموال أو المؤسسات المالية وهذا ما يفقده النظام التقليدي القائم على الربا والذي يقوم على ضمان حقوق المؤسسة المالية بدرجة الأولى . و لقد كشفت تجربة البنوك الإسلامية عن الإمكانية الفعلية والعملية لاستبدال النظام المصرفي الربوي بنظام مصرفي إسلامي , فقد حققت هذه التجربة تطور ملحوظا في شتى القطاعات و بمعدلات أرباح تفوق هامش الفائدة لدى البنوك الأخرى وهو ما يؤكد مدى كفاءة و سرعة دوران رأس المال في البنوك الإسلامية , كما أن تنوع طرق التمويل بها يسهل للمستثمر الحصول على التمويل اللازم للنشاط الإقتصادي في الوقت المناسب و يوفر له وسائل الإنتاج المختلفة كما يشارك المصرف بخبرته الفنية و الإدارية بالإضافة إلى مشاركته المالية مما يقلل درجة المخاطرة في الأعمال الإقتصادية كما أن هذه العمليات التمويلية تتوافق مع قيم الشريعة الإسلامية ,كما يلاحظ أن البنك يعتمد على الإستثمار عموما من خلال تمويله لمختلف المشاريع و بعدة طرق.

و الجزائر كغيرها من الدول العربية سعت إلى تجسيد مصارف إسلامية بحكم الدين من جهة الابتعاد عن المعاملات الربوية من جهة و من جهة أخرى من اجل تشجيع الاستثمار و الادخار الأمر الذي بدى إلى ارتياحية لدى الأفراد و انتعاش السياسية المالية الإسلامية في الجزائر وذلك بعد تبني عدد كبير من البنوك المعاملات الإسلامية في تقديم خدماتها على غرار الادخار بدون فوائد(هامش ربح) بالإضافة إلى البيع عن طريق صيغة المرابحة

من أهم النتائج المتوصل إليها:

- السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي هي مجموعة الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الجزائر، وهي محور التحول وأداة فعالة بالغة الأهمية ، والتأثير في الكيانات الإقتصادية والإجتماعية .فالسياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي هي أولا وأخيرا إجراءات تتخذها الدولة لأجل إقامة حكم الله في المال لاستخدامه ، وتوظيفه لخدمة الأمة، وحتى لا يؤدي هذا المال إلى ظهور دولة بين الأغنياء.
- إن الدول الإسلامية ، وبما تمتلكه من أدوات ، قادرة على أن توفر أحدث الأدوات لتمويل مشاريعها مسايرة في ذلك التطور الإقتصادي الحاصل ، في إطار مجموعة من البدائل الجديدة للأدوات التقليدية الربوية تتناسب مع مبادئ وأصول المذهب الإقتصادي الإسلامي ومن بينها سندات المشاركة ، سندات الإستصناع والمقارضة ، وسندات بيع السلم،هي كابتكار مالي إسلامي لمواجهة الربا والفوائد.

الإقتراحات:

نرفق النتائج بمجموعة من الإقتراحات التي تتطلب عملية التجسيد الفعلي للسياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي في الجزائر.

- لا بد من توظيف الصيغ المالية والإستثمارية التي تم إستحداثها كالمشاركة والمرابحة والمقايضة حتى خارج المصارف الإسلامية.
- العمل بالضوابط الترشيدية الخاصة بالاقتصاد الإسلامي في الواقع من خلال إدراجها ضمن إجراءات السياسات الإقتصادية المتنوعة من تجارة واستثمار وتوزيع.
- البحث في السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي في الجزائر ، فهي مكملة للسياسة المالية

- الزيادة من الأبحاث في الموضوعات التي تعالج قضايا الإقتصاد الإسلامي. و المالية الاسلامية في الجزائر. وعلى العموم فإن السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي أداة بالغة الفعالية ، خاصة إذا ما اجتمعت مع سياسات مكملة لها في الإقتصاد الإسلامي.

5. قائمة المراجع:

1. بن عمارة نوال. (بلا تاريخ). الصكوك الاسلامية و دورها في تطوير السوق المالية. *مجلة الباحث*.
2. إبراهيم يوسف يوسف . (2000). *النظام الإقتصادي الإسلامي*. قطر: مكتبة الرسالة الدولية للطباعة والكمبيوتر.
3. الله خان طارق ، و احمد حبيب . (2003). *ادارة المخاطر ،تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية*. السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
4. زيتوني عبد القادر. (2013). التصكيك الإسلامي و دوره في رفع كفاءة الاوعية المصرفية ،تعبئة مدخرات القطاع العائلي. *مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الاسلامية (اليات ترشيد الصناعة المالية الاسلامية*. الجزائر.
5. سحنون محمود . (2006). *الإقتصاد الإسلامي*. القاهرة: دار النشر والتوزيع.
6. صالحي صالح . (2006). *المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي*. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع.
7. علي حمزة ، و عبد الرحمان نعجة . (2013). الضوابط الشرعية لاستخدامات الهندسة المالية كمدخل لتطوير المنتجات المالية الاسلامية. *الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الاسلامية (آليات ترشيد الصناعة المالية الاسلامية*. الجزائر.
8. لعمارة جمال . (2014). المنتجات المالية كتطبيقات للعقود في الصناعة المالية الاسلامية. *المؤتمر الدولي حول المنتجات و تطبيقات الابتكار و الهندسة المالية بين الصناعة المالية الاسلامية*. سطيف: جامعة فرحات عباس.
9. محمد حربي، و جمعة عقل سعدية . (2010). *إدارة المصارف الاسلامية كمدخل حديث*. عمان: دار وائل للنشر.